(٢)

تعديل الدستـــور والانتحار الديمقراطي في مصر

لابد من التنبيه إلى أن هناك مؤامرة على مصر. فقد سبق لأستاذنا المرحوم د. حامد ربيع أن نبه عام ١٩٨١/١٩٨٠ بعد توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل إلى المؤامرة على عقل مصر، وأنا أنبه اليوم من المؤامرة على مصر روحاً وعقلاً وجسداً. فقد شعر الناس بالأمل في غد أفضل عندما اقترح الرئيس مبارك تعديل الدستور بحيث يصبح الرئيس منتخباً بدلاً من اختياره بالاستفتاء، وهذا التفاؤل ليس مرده إلى تغيير طريقة اختيار الرئيس، وإنما كان التفاؤل سببه أن مصر بدأت التغيير، وأن التغيير سوف يطال كل ما يشكو منه المصريون، ولو لم يكن المصريون يئنون لما تفاءلوا باقتراح التعديل. فالتعديل في حد ذاته ليس مصدر فرحهم، وإنما ما يجره تعديل مادة واحدة إلى تعديل شامل، وما يؤدي إليه التعديل إلى تغيير في السياسات يؤدى بدوره إلى معالجة مشاكلهم واستواء تجربتهم الديمقراطية. ولكن المشكلة أن فريقاً من المصريين قد اعتبروا أن التعديل هو المعجزة، وأن مجرد اقتراح الرئيس لهذا التعديل قد أزال كل مشكلة وأراح المواطنين من الهموم الاقتصادية والاجتماعية الخانقة، وفتح آفاق التطور السياسى والديمقراطى، بل إن بعضهم أكد أنه يكفى لهذا الجيل أنه شهد تعديل مادة واحدة، والتطور لا بد أن يكون بالتدريج، فإذا كان تعديل المادة قد جاء بعد ربع قرن من وضع الدستور، فإن القرون القادمة بعون الله سوف تشهد تعديل بقية مواد الدستور.

لا بل إن بعضهم تجاسر على المنّ على مصر والمصريين بهذا الكرم الزائد، وأكد أن مصر تشهد انتخاب رئيسها لأول مرة في تاريخها، ونسى أو جهل أن مصر لم تشهد نظاماً جمهورياً قط، فقد كان نظام الفراعنة ملكياً ثم انزوى الشعب المصري يجتر أحزانه وراء الجدران، بينما المستعمرون ووجهاء الأمة يحكمون مع تغير ألوان الاستعمار، وأكد هؤلاء أن المصريين يجب ألا يفتح الطمع شهيتهم، ولابد أن يصعدوا سلم الديمقراطية بالتدريج العاقل المتزن المريح، لا أن يقفزوا إليه قفزاً وهم بعد ليسوا في حالة ديمقراطية تسمح لهم

باستيعاب كل هذه الجرعة المميتة، فيموت الشعب كله ميتة ديمقراطية، أو هو الانتحار الديمقراطي بعينه.

وعندما فتح التعديل المناقشات وتطاول بعض المفكرين وطالبوا بجدية البحث في تعديل سريع ومنطقي لطريقة اختيار رئيس مصر انطلق الهجوم عليهم من بوم السياسة وغربانها فاتهموهم بسوء النية وفساد الطوية، وبأنهم بذلك يضمرون الشر لمصر التي ترفل في ثياب النعيم والعزة والازدهار، مؤكدين أن التعديل منحة من الرئيس تفضل بها على شعبه الوفي، فلا يجوز أن يقابلها بعض المثقفين بالنكران والجحود، وأن يمتد الحجود إلى مساندة الدعوات الأجنبية بالإصلاح، لأن التعديل لا يقصد إصلاح ما فسد فكل شيء في مصر يدعو للسعادة ولم يفسد فيها شيء، وإنما التعديل ترف في عرس الديمقراطية المصرية الرائدة. فاتهم المثقفون الملتزمون بالعمالة للأجنبي تارة، وتارة أخرى بالخيانة العظمى لأنهم ظنوا أن التعديل يعني منح الفرصة لرئيس جديد بخلاف الرئيس مبارك، الذي لم يطلب أن يكون رئيساً لمصر، وإنما اختاره القدر لهذه المهمة الخطيرة، فارتبط مصير مصر بمصيره. وبدأ فريق البوم والغربان يركزون القضية على شخص الرئيس مبارك، وعند هذا الحد نصحوا الرئيس بألا يزج بنفسه في المعركة قبل أن ينظفوا المسرح ويهيئوا الساحة بحيث يصبح الإخراج جيداً، فكانت لقاءات الرئيس الثلاثة على التليفزيون، وإحجام الرئيس عن إعلان موقفه من الترشيح حتى تنتهي معركة البوم مع هذه القضية الأهم من التعديل، وهي وضع ضوابط وضمانات تجعل الترشيح مستحيلاً.

وقد فتح مجلس الشعب والشورى أبوابها لكل الآراء، ومارس الجميع حقهم في إبداء الرأي، وبعد ذلك كله ورغم تنبيه الكثيرين إلى أن الترشيح حق دستوري، وأن إعاقته بأي قيد يمس بأصل الحق، وأن هناك فرقاً بين أصل الحق وبين تنظيم ممارسته، فالتنظيم في كل الأحوال لا يجوز أن يتخذ ستاراً، فإن المجلسين لا يعملان وفق هذه الآراء، وإنما رائدهما مصلحة الوطن والمواطن وليس سفسطة المثقفين لحجب الحق. فقد تم تعديل المادة ٧٦ ووضعت قيود على المستقلين تجعل ترشيحهم مستحيلاً. وهذا هو مكمن الخطر.

فإذا كان التعديل وسيلة إلى غاية ورمزاً للانفتاح وبشارة للمزيد من استكمال التعديلات الأخرى، مما يفتح باب التطور السلمي والديمقراطي، فإن التعديل منح باليمين

ثم أفرغت القيود هذا التعديل باليسار من كل مضمون، فأوصدت الباب السلمى إلى التطور مما يجعل مصر في خطر عظيم، ويجعل انفجارها من الداخل بسبب انسدادا قنوات التطور أمراً محتملاً.

ولقد تبين أن الهدف في النهاية هو أن يظل الرئيس مبارك في الحكم مع استمرار أوضاع الاحتقان، ولكن الفرق الوحيد هو أنه سيكون منتخباً في مسرحية أحكم سبكها، فركز هؤلاء هدفهم على استمرار الرئيس وليس التجربة الديمقراطية في مصر. إن الرئيس مبارك ليس هو المشكلة، فقد كان بوسعه أن يظل رئيساً ولكن في انتخابات حقيقية نزيهة، لأن منافسته والدولة كلها معه مع استمرار ثقافة الربط بين الرئيس والوطن بحيث يصبح المرشح المنافس متآمراً للوصول إلى السلطة، وخلال فترة قصيرة أعدت بعناية، لم تكن ممكنة ولكن كان سينجح بأغلبية بسيطة، وكان ذلك يحقق هدف فريق البوم، ولكنه سيكون مفيداً لمستقبل التجربة في مصر. صحيح أن مصر في عهد رئيس ظل بالاستفتاء لن تختلف عن مصر في عهد رئيس منتخب مادامت التركيبة كما هي والعقول المحيطة به كما هي، ولن يتغير سوى وسيلة التثبيت في السلطة، مما يجعل الخطر على مصر قائماً أيضاً، إلا أن الضرر النفسى سوف يكون أقل من الشعور بأن البلاد عاشت مخاضاً حامياً لحمل كاذب، مما يعطى ذريعة للأجنبى للتدخل، وفي هذه الحالة لا يستطيع الرئيس أن يستنفر المشاعر الوطنية للناس لكى يلتفوا حوله ضد التدخل الأجنبى، لأنهم سوف يدركون أنهم ليسوا طرفاً في هذا الصراع بين الحكم والتدخل الأجنبى، فكلاهما يدعى الحرص على مصالح الشعب، والشعب في كل الأحوال يئن. إن هذا السيناريو هو أكبر هزيمة لآمال المخلصين في مصر لإصلاحها من داخلها قبل أن تنقض عليها غربان الغرب المتربصة بها بحجة أن الإصلاح لم يتم، وأن الفرصة قد فاتت وأن الباب أصبح مفتوحاً للأجنبى ليجرى الإصلاح بنفسه وفق أجندته، وأن يصر على أن الديمقراطية هي الذراع السلمى لمقاومة الإرهاب. وقد يشجع هو نفسه الإرهاب حتى يؤكد مقولته، وهي للأسف صحيحة في جزء كبير منها، لأن الإرهاب هو البديل لانسداد أفق التطور الديمقراطي.

إنني أدق بشدة ناقوس الخطر المحيق بمصر لأن اشتراط حصول المرشح المستقل للرئاسة على تزكية ٢٥٠ عضواً منتخباً من المجالس النيابية التي يسيطر عليها الحزب الوطني

مستحيل، والأحزاب ليس لديها من ترشحه في هذه المدة القصيرة، وبذلك تنحصر المنافسة بين الرئيس وبعض المرشحين المختارين، مع العلم أن استمرار الرئيس مضمون بالانتخاب مهما ارتفع عدد المرشحين.

سوف يترتب على هذا الانسداد في المسار الديمقراطي مع استمرار الأوضاع في التدهور والتظاهر بالإصلاح نتائج بالغة الخطر:

أولها الإحباط القومي للأمل في تغيير الأشخاص والسياسات.

وثانيها هزيمة التوجه الديمقراطي.

وثالثها أن مساهمة الحزب الوطني في هذا السيناريو الضار بأمن مصر سوف يؤكد الشعور بأنه لا فائدة من المشاركة في أي شيء، وقد يدفع ذلك الناس إلى اليأس أيضاً من الأمل في مقاومة الفساد، فيتسع الفساد، وكلها تشكل عناصر البيئة الصالحة للتدهور الاقتصادى والثقافى والسياسى، كما أنها بيئة مثالية تعمل فيها المنظمات الإرهابية، فلا يمكن للأمن مهما كانت قوته أن يعمل في هذه البيئة الجاذبة للإرهاب، فيضاف انعدام الأمن إلى انسداد طاقات الأمل أمام الناس في مصر.

لا يختلف أثنان على أن أهداف الثورة التي قامت لتحقيقها لم تتحقق، فقد استبدل بالاقطاع الزراعى اقطاع سياسى واقتصادى، ولازالت الديمقراطية أملاً لاح ثم ثبت أنه سراب، فهل كُتب على مصر أن تبدأ بعد خمسين عاماً مما وصلت إليه أمورها؟ إن مصر اليوم أسوء من عام ١٩٥٢، لأن كفاءات مصر والمخلصين من أبنائها قد اندثروا يأساً وقنوطاً أو هاجروا إلى الخارج أو ماتوا كمداً، وأصبح محزناً حقاً أن يفخر البعض أن مصر قد عقمت فلم يعد فيها من يصلح لتولى منصب الرئيس أو حتى الوزير، وكان الرئيس مبارك نفسه قد صرح بأنه يعانى الأمرَّين عند كل تشكيل وزارى، لأن العثور على وزير تنطبق عليه شروط الاشتراك في الوزارة أصبح صعباً، وهذه النتيجة غريبة، ولا تعنى سوى أنه إما للوزارة شروط سرية صعبة ومقاييس معينة لا نعلمها، كما كان يشاع أيام السادات من أن الذي يختار للمنصب لا بد من أن يكون مشهوداً له بالفساد أو يتم إفساده حتى يتحقق الانسجام بين التركيبة الوزارية، أو أن مصر قد عقمت فلم تعد تنجب سوى هذه المجموعة المتميزة التي وجدها الرئيس بصعوبة. الحقيقة هي أن الشعوب لا تفنى، وأن مصر

بحاجة إلى معايير واضحة لاختيار حكامها على كل المستويات، والشعب في مصر رغم كل شيء لا يزال عامراً بالكفاءات المخلصة في الداخل والخارج، ولكن المشكلة هي أنه يبدو أن سياسة الدولة الفعلية قد اتجهت إلى إبعاد هذه الكفاءات، وهذا أسوء ما أضافت حكومات الثورة إلى هموم مصر منذ قيامها. وبذلك أصبحت المشكلة الحقيقية هي كيف يمكن كسر هذه الحلقة المفرغة والخروج إلى الفضاء المصري الصحى الأرحب، وإنقاذ مصر مما هي فيه ومما يدبر لها؟

إنني أطالب بتوفير نفقات الاستفتاءات على المادة المعدلة وعلى الانتخابات القادمة، ومستعدون للتمديد للرئيس مبارك، ولكن المشكلة هي أن أوضاع مصر بحاجة عاجلة إلى علاج جذري يبدأ بفك خناق الأزمة الاقتصادية التي أنتجت أزمة اجتماعية والكساد السياسي، ثم نقل مصر بالفعل دستوريا وسياسياً إلى المرحلة الديمقراطية، وبذلك يدخل الرئيس مبارك التاريخ حقاً من الباب الذي يليق بهذا الإنجاز العظيم.